

دور البنك المركزي اليمني في معالجة
عدم استقرار أسعار الصرف

مقدمة من قبل:

د. رجوان عبدالوهاب محمد

مدير عام مساعد امانة السر البنك المركزي اليمن

ملخص:

نظرا لتدهور المتسارع في الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في بلادنا مؤخرا، وتدهور قيمة الريال اليمني امام العملات الأجنبية الأخرى، رأينا ضرورة البحث عن الأسباب وراء ما يحدث، والبحث عن حلول جذرية للمشكلة، حيث ناقشت الورقة في محاورها موضوع سعر الصرف وانواعه وكذا انظمتة المعمول بها دوليا، بالإضافة الى العوامل المؤثرة فيه، كما تطرقت الورقة لسعر الصرف في اليمن بشكل خاص قبل وبعد الحرب واهم الأسباب التي ساهمت في تدهوره في الفترة الأخيرة.

كما ناقشت الورقة قرار نقل البنك المركزي اليمني الى عدن، واستلامه للوديعة السعودية ودور هذه الوديعة في دعم العملة الوطنية، بالإضافة الى الدور الذي تلعبه المزايدات في دعم استقرار الريال اليمني، وصلت الورقة لعدد من النتائج كان أبرزها الحث على تعزيز موارد البلاد من النقد الاجنبي عن طريق اعاده انتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمه المبيعات إلى حسابات البنك المركزي دون ابطاء. كما اوصت الورقة بعده توصيات أهمها اعتماد سياسة سعر الصرف المعوم المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال.

المقدمة:

شهد النظام النقدي الدولي منذُ عقد وأكثر، أزمت نقدية حادة ومتعاقبة، غير أن إحدى الأوجه الأكثر أهمية لهذه الأحداث، يكمن في أنها بينت عجز الدول النامية في الاحتفاظ باحتياطي نقدي أمام القوى المسيطرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأصبحت الدول النامية تواجه مصاعب في إدارة وتحديد قيم عملاتها واحتياطياتها من العملات الأجنبية وخدمة ديونها وتصحيح العجز في موازين مدفوعاتها. فسعر الصرف يمثل سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث تعتبر الصادرات ومتحصلات الخدمات والتحويلات من أهم مصادر النقد الأجنبي للدول النامية عامة ومنها اليمن بشكل خاص، في حين تعتبر الواردات ومدفوعات الخدمات من الاستخدامات لهذا النقد. تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على إثر تلك التقلبات في سعر الصرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية على الوضع الاقتصادي، بالإضافة لدور البنك المركزي اليمني في معالجة عدم استقرار أسعار الصرف، حيث تكمن مشكلة الورقة في تعقد مشكلة تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية وتشابكها وأثارها الاقتصادية التي تكون عائق أمام مسار التنمية على المستوى المحلي للدولة. إن التعرف على جوانب هذه المشكلة يأتي من خلال الإجابة على عدة تساؤلات أهمها:

١. ما هي أبرز العوامل التي تؤثر في سعر الصرف؟
٢. ما هي الإجراءات المتخذة من البنك المركزي لمعالجة هذه التغيرات المتسارعة في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى؟

الأهمية:

تكمن أهمية الورقة في توضيح الدور الذي يلعبه البنك المركزي اليمني في معالجة عدم الاستقرار في سعر صرف الريال اليمني امام العملات الأجنبية الأخرى، وذلك من خلال توضيح جملة الإجراءات التي اتخذها مؤخرا للحد من التدهور المتسارع في قيمة الريال اليمني.

الأهداف:

تهدف الورقة الى تعريف القارئ عن ماهي سعر الصرف وانواعه وانظمتها والعوامل المأثرة فيه. وكذا تبيان دور الوديعة السعودية في دعم استقرار العملة الوطنية في اليمن، والتعرف على المزادات والهدف منها، والدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على اعمال منشآت وشركات الصرافة، ومدى نجاح هذا الدور في تنظيم تلك الاعمال.

أسلوب جمع البيانات:

تتبع الورقة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري للدراسة بالرجوع إلى البحوث والمراجع العلمية المتعلقة بالموضوع، وإتباع أسلوب التحليل للبيانات.

الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية

الحدود الزمانية: ١٩٩٠م - ٢٠٢٢م

أولاً: سعر الصرف التعريف والانواع:

يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. حيث تعبر سياسة سعر الصرف عن "دور الحكومات في تحديد سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، فهي تؤثر في توزيع الموارد في الاقتصاد بما في ذلك حركة التجارة الدولية"،^١ مما يكسبها أهمية بين مجمل السياسات الاقتصادية، وقد زادت أهمية سياسة سعر الصرف "باعتبارها إحدى السياسات الهامة التي تأخذ بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التي تعاني منها الدول النامية وأبرزها حدوث عجز هيكلية مزمن في موازين مدفوعاتها وموازينها العامة"^٢.

أنواع سعر الصرف:

هناك أربع أنواع أساسية لسعر الصرف تتمثل في الآتي:

١. سعر الصرف الاسمي: وينقسم الى سعر الصرف الرسمي المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.
٢. سعر الصرف الحقيقي: وهو السعر الذي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، مما يساهم في قياس القدرة التنافسية ويفيد المتعاملين في التجارة الخارجية في اتخاذ قراراتهم.

١ مطهر العباسي ، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، دراسة ضمن كتاب ادبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمتها مجلة الثوابت في الفترة ٤-٢ مايو ١٩٩٥م، صنعاء، ١٩٩٦م، ص٢٥٢.

٢ علي جبران الشماعي، سياسات سعر الصرف في ج.ي والاثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني، مجلة مالية، وزارة المالية، صنعاء، العدد ١٠٠، ديسمبر ٢٠٠٠م، ص٤١.

٣. سعر الصرف الفعلي: مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، مما يدل على مدى تحسن عملة دولة ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

٤. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: "هو سعر صرف اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل ان يكون هذا المؤشر ملائم على تنافسية الدولة تجاه الخارج لا بد ان يخضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح باستخدام الأرقام القياسية بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية"^٣.

هناك ثلاث أنواع لنظام الصرف:

١. **نظام سعر الصرف الثابت:** وهنا يحدد البنك المركزي أسعار صرف بالنسبة لعملتها وغالبا ما تكون على أساس الدولار، ويتم بها إرسال القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية، لا تتركها تتغلب وفقاً لظروف العرض والطلب في السوق الحرة.

٢. **نظام الرقابة على الصرف:** في هذا النظام تحتكر الدول بيع وشراء العملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبياً وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة من ثم سعر الصرف أن يظل ثابتاً ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عرض الصرف وطلبه بل أن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية من هذا الصرف على أساس سعر معين من الصرف تحدده الدولة نفسها إدارياً.

٣. **نظام سعر الصرف الحر أو المرن:** في ظل هذا النظام فإن سعر الصرف يكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى العرض والطلب، حيث تؤدي التغييرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، فزيادة سعر الصرف الأجنبي أي انخفاض العملة الوطنية يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها والعكس صحيح، وهذا ما يعرف بنظام سعر الصرف المعوم الذي يأخذ عليه بعض الأمور أهمها:

١ - كان المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات القادمة من الخارج، على سبيل المثال، حدوث انخفاض في الدخل الأجنبي والطلب على الواردات، وفي هذه الحالة نجد أن سعر الصرف يشهد انخفاضاً في قيمته، ويؤدي ذلك إلى استقرار حجم الصادرات ومن ناحية أخرى نجد أن ارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول الصناعية الرئيسية، قد اتجهت إلى الزيادة بدلاً من الانخفاض، وتفسير ذلك صدمة أسعار النفط التي طالت معظم الدول الصناعية، بالإضافة إلى أن حركات معدلات الفائدة غير مستقلة، حيث إن الدول ليست في وضع سواء فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية، حيث هناك علاقة عكسية بينها.

٢ - توقع أنصار أسعار الصرف المعوم أن يؤدي هذا النظام إلى تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة، وإن تعويم سعر الصرف يؤدي إلى التخفيف عن كاهل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يترك له سلطة كاملة للتحكم في الأصول والخصوم ومن ثم على المعروض النقدي المحلي. ومن ناحية أخرى تحولت السياسات النقدية الوطنية لتصبح

٣ احمد عبد الله إبراهيم، الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص ٢٤٦.

غير مستقلة بالكامل فالتغيرات التي تحدث في المعروض النقدي الأجنبي يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً وإلى حركات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. ٣ - كان هناك اعتقاد بأنه يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ باحتياطيات الصرف الأجنبي عند اتباع نظام التعويم، وبالتالي يمكن تحقيق قدر كبير من الادخار الاجتماعي، فهذه الاحتياطيات يمكن استثمارها في شكل أصول رأسمالية حقيقية، إلا أن مثل هذه التوقعات لم تتحقق على النحو المأمول، وقد اتجهت احتياطيات الصرف الأجنبي إلى الزيادة.

العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

هناك عدد من العوامل تؤثر على سعر الصرف أبرزها:

١. الحروب والكوارث الطبيعية: حيث إن الحروب التي تحدث في الدول تؤثر على اقتصادها الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.
٢. ارتفاع معدلات الصرف للعملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.
٣. قلة الصادرات وانخفاض قيمتها يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية الداخلة إلى البلاد، وعند زيادة الواردات عن الصادرات يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف.
٤. التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة البلد في سوق الصرف الأجنبي.
٥. الديون الخارجية تلعب دوراً كبيراً في تدهور سعر الصرف.
٦. هناك علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، حيث إن زيادة عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تدهور في قيمة العملة الوطنية.
٧. احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، حيث إن توفر احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي يحافظ على سعر الصرف ويساهم في حمايته من التدهور.
٨. درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً، حيث "يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج. ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج كلما زادت درجة الانفتاح." ٩. "مستوى النمو الاقتصادي، حيث يقصد بالنمو الاقتصادي "الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد والذي يقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان، فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشراً للنمو الإيجابي للاقتصاد ويؤثر إيجاباً على سعر الصرف." ١٠. "الدولة: وهي إن تقوم بعض الدول بإحلال الدولار محل العملة الوطنية في كل أو بعض المعاملات التجارية والاقتصادية، حيث تقوم بعض الدول بربط عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي بهدف استقرار سعر الصرف والحد من التضخم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفقاتها مع الدول الأخرى، عليه فإنه كلما ازداد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخلياً فإن ذلك يؤثر سلباً على سعر صرف العملة الوطنية.

٤ بنك السودان المركزي - أثر انخفاض سعر الصرف على الاقتصاد - إدارة البحوث - الخرطوم - ٢٠٠٥م
ص ٤.

٥ نفس المرجع، ص ٦.

١١. تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً أساسياً في التأثير على سعر الصرف، خاصة إذا اتبعت الدولة السياسات الانكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي والذي يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

١٢. تعد الإشاعات والتوقعات التي قد تدور حول سعر الصرف من المؤثرات السريعة إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة الوطنية لمدة قصيرة، ثم العودة إلى قيمتها الطبيعية بعد زوال التوقع أو الإشاعة.

ثانياً: سعر الصرف في اليمن:

تعتبر سياسات سعر الصرف عن دور الحكومات في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. سياسة سعر الصرف تؤثر في توزيع الموارد في الاقتصاد بما في ذلك حركة التجارة الدولية، مما يكسبها أهمية بين مجمل السياسات الاقتصادية، وقد زادت أهمية سياسة سعر الصرف باعتبارها إحدى السياسات الهامة التي تأخذ بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التي تعاني منها الدول النامية، وأبرزها حدوث عجز هيكلية مزمن في موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة. حيث لقي سعر صرف الريال اهتماماً متزايداً في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليمن، كون المشكلة قد بدأت تحديداً في عام ١٩٩٠م، وهو العام الذي قامت فيه الجمهورية اليمنية بوحدة نظامي شمال وجنوب اليمن، حيث أصبح الريال (عملة شمال اليمن) العملة الرسمية للدولة الجديدة، وحل محل الدينار في تسوية الالتزامات الداخلية والخارجية على أساس أن الدينار يساوي ٢٦ ريال، وفي شمال اليمن ساهمت وفرة الاحتياطي الأجنبية في فترة سابقة على تأجيل بروز سعر الصرف كمشكلة، أما في العام ١٩٩١م شهد هذا العام بداية الاختلال بين موارد واستخدامات النقد الأجنبي، واتسعت الفجوة خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩١م)، فقبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اتسمت سياسة سعر الصرف في اليمن "بتعدد أسعار الصرف المستخدمة في الاقتصاد، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف كالححد من بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد والخدمات، ودعم الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية".^٦ ومن أبرز ذلك التعدد الآتي:

٦ لبنى حسين المسليبي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، ٢٠٠٠م، ص ٣٣.

جدول رقم (١)

أنواع سعر الصرف في اليمن قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

النوع	صرفه مقابل الدولار الأمريكي
سعر الصرف الرسمي	١٢ ريال للدولار
سعر الصرف الدبلوماسي	٥,٥ ريال للدولار
سعر الصرف الجمركي	١٨ ريال للدولار
سعر الصرف التشجيعي	٢٥ ريال للدولار
سعر الصرف الاستثنائي	٨٥ ريال للدولار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة التطورات النقدية والمصرفية للبنك

المركزي اليمني، ٢٠٠٠م.

سعر الصرف في السوق الموازية والذي يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق الصرف. وقد تميزت أسعار الريال اليمني في السوق الموازي خلال الفترة (١٩٩٠م - ١٩٩٤م)، بالتدهور السريع نتيجة للأوضاع السياسية الاقتصادية غير المؤتية في البلاد خلال تلك الفترة، كما كان محظوراً على البنوك التجارية التعامل في هذا السوق. أن سياسة سعر الصرف التي اتبعتها السياسة النقدية في هذه الفترة قد أثرت على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التشوهات الواسعة في الأسعار التي أدت إلى اتخاذ قرارات اقتصادية خاطئة، وتقييم إيرادات الدولة ونفقاتها بالنقد الأجنبي تقيماً خاطئاً، " كما كان من الطبيعي أن تترك تلك التقلبات السريعة أثارها على سعر الصرف وعلى المناخ الاستثماري في اليمن، حيث أصبح من العسير إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة كما أنها عرضت المستثمرين لخسائر باهظة غير متوقعة".^٧ وتحول سعر الصرف إلى أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيراً في مزاج الجمهور ودرجة ثقته وليس فقط بعملة المحلية، وإنما في مستوى أداء الاقتصاد وفي السياسات المتبناة عموماً. ولهذا قام البنك المركزي اليمني بالعزم على إصلاح سعر صرف الريال اليمني قبل خمسة سنوات من بدء برامج التصحيح المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي في نهاية مارس ١٩٩٥م، حيث استفاد البنك المركزي من منشورات بيوت الخبرات العربية والأجنبية في مجال إصلاح نظام الصرف وتحرير أسواق الصرف الأجنبي، ومن خلال ذلك تحدد أثر سياسة سعر الصرف على قيمة الريال اليمني في الفترة ١٩٩٠م - ١٩٩٥م، كالآتي:

١. في العام ١٩٩٠م، شهد سعر صرف الريال تدهوراً بشكل متدرج أمام الدولار الأمريكي.
٢. تجنبت السلطة النقدية تغيير سعر الصرف الثابت حتى بداية عام ١٩٩٥م، لآتاحت الفرصة للسوق الموازي في تحديد سعر الصرف.

٣. تم تخفيض السعر الرسمي لتضييق الفرق ما بين السعر الثابت والسعر الموازي. وخلال الفترة ١٩٩٥م - ٢٠٠٤م ونتيجة تراكم الاختلالات الاقتصادية المؤثرة في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، ومن أهمها الاختلالات في الموازين الاقتصادية، والاختلالات في السوق النقدية، وعدم انتهاج السلطات النقدية سياسة سعر صرف واضحة ومدروسة خلال الفترة السابقة، أدت إلى تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل

٧ لبنى حسين المسليبي ، مرجع سابق، ص ٣٤.

العملات الأخرى، ولمعالجة هذا التدهور في سعر الصرف عملت الحكومة اليمنية على تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي هدف إلى رفع الثقة في نظام سعر الصرف وجعل قوى العرض والطلب هي المحدد لهذا السعر، وكذا السعي إلى الوصول إلى سعر صرف حقيقي للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية وبالذات الدولار الأمريكي. ولتحقيق هذه الأهداف عمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الآتي:

١. في شهر ابريل ١٩٩٥م، قام البنك المركزي اليمني بتوحيد أسعار الصرف الرسمية وتخفيض سعر الصرف من (١٢,٠١) ريال/ للدولار إلى (٥٠,٠٤) ريال/ للدولار، حيث بلغت نسبة التخفيض في قيمة الريال حوالي ٣١٧٪، مع السماح للبنوك التجارية بالتعامل بالنقد الأجنبي بيعاً وشراءً بأسعار السوق الموازية سواء لصالحها أو لصالح عملائها.^٨
٢. تم رفع سعر الصرف الرسمي من ٥٠ ريال/الدولار إلى ١٠٠ ريال/الدولار في يناير ١٩٩٦م، وبلغت نسبة تخفيض قيمة الريال حوالي ١٠٠٪.^٩
٣. قام البنك المركزي في يوليو ١٩٩٦م بتعويم الريال، بحيث أصبح سعره يتحدد وفقاً لآلية السوق وعدم العمل بأي سعر غير سعر السوق، وقد تم التعويم لسعر الصرف في البداية عند مستوى ١٢٥ ريال للدولار.
٤. في العام ١٩٩٧م تم التحول إلى نظام سعر الصرف الموحد العائم، مما حقق لسعر صرف الريال استقراراً نسبياً خلال العام.

حيث تعرض سعر صرف الريال اليمني خلال العام ٢٠٠٥م، لبعض الضغوط بسبب زيادة الإنفاق العام على المشروعات التي مكون النقد الأجنبي فيها كبير، بالإضافة إلى توقعات المضاربين غير المبررة لانخفاض سعر صرف الريال، مما حدا بالبنك المركزي إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي تمثلت في زيادة التدخل ببيع النقد الأجنبي في السوق ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وبدون فائدة وأدى ذلك إلى استقرار نسبي في سعر صرف الريال، " حيث لم يرتفع الدولار إلا بحوالي ٥٪ خلال عام ٢٠٠٥م، من ١٨٥,٧٨ ريال للدولار، في نهاية العام ٢٠٠٤م، إلى ١٩٥,٠٨ ريال للدولار، نهاية عام ٢٠٠٥م أما متوسط السعر فقد ارتفع بنسبة ٣,٦٪ من ١٨٤,٧٨ ريال للدولار في عام ٢٠٠٤م، إلى ١٩١,٤٢ ريال للدولار في العام ٢٠٠٥م."^{١٠}

استمرار هذا التدهور في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار حتى العام ٢٠١٠م، وذلك بسبب إطراب الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب الأوضاع السياسية، وكنيجة للاستقرار والتعافي الاقتصادي من ضوء المؤشرات الاقتصادية والتي انعكست ايجابياً على الاستقرار النسبي لسعر الصرف فقد سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني نهاية العام ٢٠١٢م، (٢١٤,٨٩) ريال لكل دولار، والجدير بالذكر أن السياسة المتبعة هي تعويم سعر الصرف وعدم التدخل للتأثير عليه إلا في حالة تدهئة التقلبات الكبيرة قصيرة الأجل في السوق الناجمة عن عوامل غير اقتصادية. وكذا تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيز الاحتياطيات الخارجية، حيث التزمت

٨ علي جبران الشماحي، مرجع سابق، ص ٤٥.

٩ محمد أحمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة المحلية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمتها مجلة الثوابت في الفترة ١٨ - ٢٠ ابريل ١٩٩٨م، صنعاء الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ٥٠١.

١٠ البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ٢٠٠٥م، صنعاء، ص ٦٢.

اليمن ومنذ ديسمبر ١٩٩٦م، بأحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الوقت احتفظت اليمن بنظام صرف متحرر من القيود على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الجارية والرأسمالية.

ورغم ما تحقق من انجاز في التوافق وإخراج البلاد من المصير المجهول خلال تطبيق المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني خلال العام ٢٠١٢م، ظل الاقتصاد الوطني يعاني من عدم الاستقرار نتيجة عدم الاستقرار السياسية ومع ذلك ومن خلال ما تحصلت عليه اليمن من دعم خارجي تمكنت من تحسين الأداء الاقتصادي وتمكن من الخروج من حالة الانكماش إلى حالة النمو وتمكنت من تجاوز الكثير من المعوقات التي ظهرت في العام ٢٠١١م، فقد انخفضت قيمة الريال مقابل الدولار بمقدار (٠,٢٥%) مما كان له الأثر في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ما نسبته (٢,٠٢%) نهاية العام ٢٠١٢م، وما نسبته (٣,٩%) نهاية العام ٢٠١٣م، فكلما زاد سعر الصرف كلما انخفضت قيمة الريال مقابل الدولار مما يساهم في انخفاض قيمة الصادرات وقد يقابل ذلك زيادة في قيمة الواردات وبالتالي عجز الميزان التجاري مما يساهم في انخفاض معدل النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

في العام ٢٠١٤م، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب أزمة المشتقات النفطية والصراع المسلح في صنعاء، حيث انكمش بمقدار (-٩,٦%)، واستمر هذا الانكماش حتى وصل في العام ٢٠١٥م، إلى (-٣٤,٧%) بسبب الصراع المتصاعد الذي أدى إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، حيث توقفت صادرات النفط والغاز وصاحب ذلك انكماش الواردات باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية، وصاحب ذلك اتساع عجز الموازنة بسبب توقف التمويل الأجنبي للموازنة لتوقف الكثير من شركاء اليمن في التنمية بتعليق مشاركاتهم وانتقل الشركاء إلى عمليات الطوارئ والإغاثة، وتراجعت حصليه الضرائب بمقدار (١٩,٢%) وتوقف الاستثمار العام كلياً. واستمر الوضع على ما هو عليه من حالة الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦م، فالأحداث الأخيرة التي شهدتها اليمن من غزو مليشيات الحوثي على اغلب محافظات الجمهورية اليمنية وما تبع ذلك من أضرار على الوضع الاقتصادي والسياسي ساهم ذلك في ارتفاع سعر الصرف إي انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار حتى وصل في العام ٢٠١٦م إلى ٣٠٠ ريال للدولار الواحد حيث اعتمدت اليمن في هذا العام أكثر من إي وقت مضى على المساعدات الخارجية ومساندة المانحين فهي تعاني من آثار هذا الصراع وإعادة بناء الثقة بما في ذلك الثقة في مواساتها . يمكن القول هنا أن سعر صرف الريال اليمني عانى تدهوراً مستمراً مقابل الدولار الأمريكي منذ العام ١٩٩٠م -٢٠٢٢م، وهذا ما نوجزه في الجدول ادناه.

جدول رقم (٢)

تغيرات سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٢ م

سعر صرف الريال مقابل الدولار	العام
١٢,٠١	م ١٩٩٠
١٢,٠١	م ١٩٩١
١٢,٠١	م ١٩٩٢
١٢,٠١	م ١٩٩٣
١٢,٠١	م ١٩٩٤
٥٠,٠٤	م ١٩٩٥
١٢٨	م ١٩٩٦
١٢٩,٣	م ١٩٩٧
١٣٥,٩	م ١٩٩٨
١٥٥,٨	م ١٩٩٩
١٦١,٧	م ٢٠٠٠
١٦٨,٧	م ٢٠٠١
١٧٥,٦	م ٢٠٠٢
١٨٣,٥	م ٢٠٠٣
١٨٥	م ٢٠٠٤
١٩١,٥	م ٢٠٠٥
١٩٧	م ٢٠٠٦
١٩٨,٩٧	م ٢٠٠٧
٢٠٠	م ٢٠٠٨
٢٠٢,٨٥	م ٢٠٠٩
٢١٩,٥٩	م ٢٠١٠
٢١٣,٨٠	م ٢٠١١
٢١٤,٣٥	م ٢٠١٢
٢١٤,٨٩	م ٢٠١٣
٢١٥	م ٢٠١٤
٢٥٥	م ٢٠١٥
٣٠٠	م ٢٠١٦
٣٤٠	م ٢٠١٧
٥٢٠	م ٢٠١٨
٦١٣	م ٢٠١٩
٨١٥	م ٢٠٢٠
١٣٤٥	م ٢٠٢١
١٢٢٣	م ٢٠٢٢

المصدر: المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، نشرة التطورات النقدية والمصرفية، كتاب الإحصاء السنوي، النشرة الإحصائية مالية الدولة، أعوام متفرقة. اللون الأحمر يدل على أرقام من منشورات غير رسميه

حيث انه منذ قيام الحرب في العام ٢٠١٥ م، وحتى يومنا هذا عانا الريال اليمني تدهورا متسارعا في قيمته لعدة أسباب أبرزها:

١. الاضطرابات السياسية والأمنية منذ عام ٢٠١١ م وقيام الحرب وتأثيرها على مستويات الإنتاجية وعلى الاستثمار مما أدى إلى تراجع هائل في الناتج المحلي الإجمالي واقتصاد البلد.

٢. ترك أمر تحديد سعر الصرف لصالح السوق الغير نظامية مثل محلات الصرافة للمضاربة به، مع ضعف التنسيق مع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
٣. فقدان كثير من موارد النقد الاجنبي للدولة مثل توقف القروض والمنح والمساعدات وضعف تحويلات المغتربين وتوقف الاستثمار الأجنبي.
٤. هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الاضطرابات السياسية والحروب في البلد.
٥. غياب تأثير السياسة النقدية وأدواتها الخاصة بالتدخل في ضبط سعر الصرف ووقف تدهوره.

هناك بدء البنك المركزي اليمني محاولاته لتخفيف من الانهيار المتسارع في قيمة الريال امام العملات الأجنبية الأخرى والذي وصل (١٢٢٣) ريال للدولار الواحد (حين اعداد الورقة)، باتخاذ جملة من القرارات المعلن عنها مؤخراً، وقيامه ببرنامج المزايدات كتفعيل لأداة من أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة) الأسبوعي لسحب السيولة المحلية من السوق وتغطية الاحتياج المحلي للعملة الأجنبية لغرض الاستيراد او تعزيز الأصول الخارجية للبنوك، نزول فريق تفتيش ميداني تابع للبنك المركزي للتفتيش على شركات ومنشآت الصرافة المضاربة بالعملة و الغير ملتزمة بتعليمات البنك المركزي بشأن تنظيم اعمالها، مما يساهم في ضبط المخالفين اول بأول، ونتج عن ذلك اقفال العديد من شركات ومنشآت الصرافة التي ثبت مخالفتها ومضاربتها بالعملة المحلية.

كل هذه الإجراءات لا يمكن ان تحقق هدفها الا بتضافر جميع الأطراف الى جانب البنك المركزي، للوصول لحل جذري لمشكله المضاربة في العملة المحلية، ويعد استعادة السلام والاستقرار السياسي أمراً بالغ الأهمية للبدء في إعادة الأعمار والتصدي لتحديات الحكومية والتحديات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية عميقة الجذور في البلاد.

ثالثاً: قرار نقل البنك المركزي الى العاصمة عدن وقرار التعويم

صدر القرار الجمهوري رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٦م، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقل مقرة الرئيسي وإدارة عملياته الى عدن، وبداء بمزاولة عمله كبنك مركزي يمني تابع للحكومة، أصبح البنك معترف به كبنك الجمهورية اليمنية على المستوى الإقليمي والدولي. يمارس صلاحيته في اصدار وطباعة النقود، والربط الشبكي مع فروع البنك المركزي في المناطق المحررة. بالإضافة لتحكم بنظام السويفت وبالتالي القدرة على تحويل النقد الأجنبي للبنوك من وإلى اليمن، واستلام وديعة بمبلغ ٢ مليار دولار لدعم الريال اليمني. قرار نقل البنك المركزي الى عدن كان في المقام الأول قرار سياسي، هدفه الإبقاء على ما تبقى من استقلالية للبنك المركزي كبنك للدولة لابد ان يكون تحت سيطرة الحكومة الشرعية، ومحاولة لمنع سيطرة مليشيات الحوثي على احتياطات البنك المركزي، بعد ان تم نهبها بالكامل.

إن خطوة نقل مقر المركزي إلى عدن جاءت كخطوة اضطرارية لجأت إليها الحكومة بالتنسيق مع المجموعة الدولية والدول والهيئات المانحة لإنقاذ المنظومة المالية اليمنية ومنع حالة انهيار اقتصاد اليمن بعد أن أفرغت المليشيات الانقلابية خزانة الدولة من احتياطياتها المالية، واختفاء السيولة النقدية من العملة المحلية وعجز البنك المركزي عن تسديد مرتبات الموظفين.

بدأ البنك المركزي بمباشرة أعماله ومهامه من عدن، بخزائن شعبة فاضية دون احتياطي، بدءاً في وضع الخطط التي تضمن استمرار العمل وتأسيس القطاعات والإدارات، وتنظيم هيكل البنك كمركز رئيسي، والسعي لتطوير الكادر البشري في البنك، حرصاً منه على سلامة أداء القطاع المصرفي واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني وبما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، أصدر البنك المركزي جملة من القرارات الهادفة إلى تعزيز إمكانياته ومهامه وتنفيذ وظائفه في قيادة القطاع المصرفي وتفعيل دوره المحوري في النشاط الاقتصادي بمستوى أفضل، حيث اتجه البنك المركزي إلى إجراء إصلاحات لمعالجة بعض أوجه القصور التي رافقت أداءه خلال المراحل الماضية، وأخرى هيكلية كفتح إدارات جديدة من شأنها جميعاً القيام بمهام احترافية متطورة. بالإضافة لقرارات تنظم العمل المصرفي ومنها قرار التعويم للريال اليمني، أي أن البنك المركزي لم ينتهج نظام صرف جديد وإنما أبقى على النظام الذي كان معمول به سابقاً منذ العام ١٩٩٦م. ففي ظل الوضع الذي تمر به البلاد ورغم كافة الإجراءات المتخذة إلا أنه ظل هناك تميز سعري بين المناطق تحت سيطرة مليشيات الحوثي والمناطق تحت سيطرة الحكومة، وهذه لعدة أسباب كان أبرزها:"

١. الإفراط في طباعة النقود الجديدة والى منع تداول العملة من الطبعة الجديدة في المحافظات تحت سيطرة الحوثي.
 ٢. شحة العملات الأجنبية في السوق المحلية.
 ٣. مضاربة سماسرة وتجار العملات الأجنبية ومحلات الصرافة.
 ٤. تداعيات جائحه كوفيد-١٩ على الأسواق وسبل العيش.
 ٥. الانخفاض الحاد في التحويلات من العملة الصعبة إلى اليمن بشكل عام وتحويلات المغتربين بشكل خاص.^{١١}
 ٦. الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب من العملات الأجنبية في السوق، بسبب زيادة الطلب على العملة الناتج عن زيادة الطلب على السلع المستوردة لا سبب من أهمها زيادة عدد السكان وضعف الإنتاج المحلي.
 ٧. المضاربة في العملة وذلك بسبب الحرب والشلل في التحكم في السوق.
 ٨. الحرب والاضطرابات السياسية واستخدام العملة والاقتصاد كوسيلة من وسائل الحرب بين أطراف الصراع المختلفة.
 ٩. عدم تأهيل وصيانة حقول النفط والغاز حتى تصل إلى مستوى الإنتاج لفترة ما قبل الحرب والذي تسبب بضعف العائدات من النقد الأجنبي.
- لهذا فقرار نقل البنك المركزي إلى عدن يعتبر خطوة استراتيجية في ميزان الصراع مع الميليشيات لتضييق الخناق اقتصادياً وإفقادهم معظم مصادر تمويل عملياتهم العسكرية، والحد من حالة العبث في الاقتصاد اليمني، ولكنه يضع جملة من التحديات الداخلية والخارجية. ومن أبرز التحديات الداخلية لنقل مقر المركزي اليمني إلى عدن ما تستتوجه هذه الخطوة من تأمين دفع مرتبات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وتأمين وصول هذه المرتبات إلى أصحابها في كل المحافظات اليمنية في ظل ظروف أمنية

١١ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي ٢٠٢٠، ص ٦٢.

وعسكرية شديدة التعقيد. أما على الصعيد الخارجي، فيبدو أن نقل البنك إلى عدن كان ضرورة لتأمين وعاء مالي رسمي بعيداً عن متناول الميليشيات لتلقي المساعدات والقروض الخارجية وضمان إنفاقها وفق خطط تتفق بها الحكومة مع الأطراف المانحة والمقرضة.

رابعاً: دور الوديعة السعودية في الحفاظ على سعر الصرف

في أوائل العام ٢٠١٨م، قدمت المملكة العربية السعودية لليمن وديعة قدرها ملياري دولار، لتمويل واردات السلع الأساسية والمساعدة في استقرار سعر صرف الريال اليمني، ومراجعة السياسات النقدية، والعمل على إعادة الدورة النقدية للبنوك، بعد حالة الانهيار وذلك لعدة أسباب:

١. سيطرة الحوثيين على احتياطات المركزي اليمني وقدرها (٥ مليار دولار).
 ٢. توقف الصادرات النفطية والتي ترفد الاقتصاد بأكثر من ٧٠٪.
 ٣. طباعة العملة دون وجود تغطية.
 ٤. غياب التدفقات النقدية لليمن إلى حد كبير، خاصة وان استمرار الحرب يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الذي يتأثر بالأوضاع الأمنية.
- حيث كان الوضع الاقتصادي في اليمن على شفير الانهيار بعد توقف استمر ٣ سنوات دون إنتاج وتصدير النفط، إلى جانب الحالة الصعبة للعملة بعد خسائر متواصلة للريال اليمني من ٣٥٠ في العام ٢٠١٧م لحوالي ٥٠٠ ريال يمني للدولار في العام ٢٠١٨م، في حين يتحمل المواطنون تبعات نهب الميليشيات الحوثية لمقدرات الدولة، فالوديعة السعودية حدثت من الانهيار الحاصل للعملة الوطنية، وبذات ان المركزي كان بصدد طباعة ٦٠٠ مليار ريال يمني، حيث سعت الوديعة لتضييق الفجوة الكبيرة بين أسعار صرف الريال اليمني في السوق السوداء والبنك المركزي خاصة وان العملة اليمنية تراجعت في الفترة الأخيرة، ولولا الوديعة السعودية لانهار الوضع الاقتصادي اليمني أكثر من ما هو عليه.

حيث وانه وعلى مدى الفترة من شهر يوليو ٢٠١٨ حتى شهر مارس ٢٠١٩م رفع إلى وزارة المالية السعودية وتمت الموافقة على ١٩ دفعة لعدد (٣٨١) طلب بمبلغ إجمالي: (٨٠٩,٦١٤,٣٣٥,٥٦) دولار تم سحبها من حساب الوديعة دولار إلى حساب البنك المركزي ريال سعودي طرف البنك الأهلي جدة. يأتي القمح في رأس القائمة بالنسبة للسلع التي تم رفعها للسحب من الوديعة بمبلغ إجمالي (٣٦٣,١٣٤,٠٠٢,٨٧) دولار. حيث بلغ عدد البنوك اليمنية المشاركة في طلبات الاعتمادات المستنديه ٩ بنوك. وعدد التجار الذين تم قبوك طلباتهم ٧٢ مستورد موزعين على جميع انحاء الجمهورية اليمنية، وشملت التغطيات السلع الأساسية (القمح- الأرز- السكر- زيت الطعام- الحليب- ادوية)، حيث تم استغلال مبلغ (٦٧٢,٨٣٣,١٠٦,٩٨) دولار من المبلغ المسحوب من الوديعة بإجمالي ٢٦١ طلب.

مستوى السحب الشهري:

تفاوتت الطلبات المرفوعة من البنوك اليمنية لتغطية الاعتمادات المستندية من شهر إلى آخر، حيث استحوذ شهر فبراير ٢٠١٩م، النصيب الأكبر من المبلغ الإجمالي المسحوب من الوديعة وبمبلغ إجمالي ١٥٤,٧٠٢,٩٣٥,٥٥ دولار ويأتي شهر سبتمبر من العام ٢٠١٨م على ذيل القائمة بمبلغ إجمالي: ١١,٢٠٥,٨٤٤,٠٠ دولار وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل شهر:

رقم الدفعة	الفترة	اجمالي المبلغ المخصوم من الوديعة (دولار)
١	يوليو ٢٠١٨	٢٠,٤٢٨,٣١٠,٠٠
٢	سبتمبر ٢٠١٨	١١,٢٠٥,٨٤٤,٠٠
٣-٤-٥-٦	أكتوبر ٢٠١٨	١٤٣,٦٧٩,٣٧٨,٠٩
المتأخرة- ٧-٨	نوفمبر ٢٠١٨	١١٩,٨٨٧,٦٩١,٦٤
٩-١٠-١١-١٢	ديسمبر ٢٠١٨	٩٠,٨٩٤,٤٧٨,٤٣
١٣-١٤-١٥	يناير ٢٠١٩	١١٦,١٤٣,٣٦٧,٦٠
١٦-١٧	فبراير ٢٠١٩	١٥٤,٧٠٢,٩٣٥,٥٥
١٨-١٩	مارس ٢٠١٩	١٥٢,٦٧٢,٣٥٩,٢٠
٢٠-٢١-٢٢	أبريل ٢٠١٩	١٣٥,١٣٢,٥٦٩,٦٣
٢٣-٢٤	مايو ٢٠١٩	٤١,١٣٨,٠٤٦,٥٥
٢٥	يونيو ٢٠١٩	٦١,٧٦٨,٤٤٨,٧٦٠
٢٦	يوليو ٢٠١٩	١٣٦,٢٦٧,٩٥٦,٢٩
٢٧-٢٨	أغسطس ٢٠١٩	١١٧,٩٧٥,٩٨٨,٦٠
الاجمالي		١,٣٠١,٨٩٧,٣٧٤,٣٤ دولار

المصدر: تقارير متفرقة لقطاع العمليات الخارجية، البنك المركزي اليمني.

كان هناك طلب مقدم لوزارة المالية السعودية للموافقة على أربع دفعات (٢٩-٣٠-٣١) بمبلغ اجمالي ٣٠٠ مليون دولار، وبالتالي فان ما تبقى من الوديعة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، كانت التوقعات ان تنتهي بنهاية العام ٢٠١٩م.

ويمكن القول بان الوديعة السعودية كان لها الأثر في تحقيق الاتي:

١. تخفيض سعر الصرف الى ٤٠٠ ريال للدولار الواحد بعد ان تخطى ٥٢٠ ريال في العام ٢٠١٨م، واستمرار المحافظة على سعر الصرف بنسب تغير بسيطة حتى نهاية العام ٢٠١٩م.

٢. دعم الخمس السلع الأساسية والتي تكفل توفير ابسط سبل العيش للمواطن.

٣. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بأسلوب غير تضخمي.

خامسا : المزايدات

قيام البنك المركزي اليمني بخطوة المزاد لبيع العملات الأجنبية للبنوك التجارية والإسلامية عبر منصة مزادات (Refinitiv) كخطوة لتنفيذ السياسة النقدية لتنظيم استخدام النقد الأجنبي وتغطية جزء من طلبات السوق المحلية من العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد، والتي تم البدء في تطبيقها منذ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م، حيث استمر البنك المركزي اليمني بإقامة هذه المزادات خلال العام ٢٠٢٢م. حيث كان سقف المزادات منذ نوفمبر ٢٠٢١م، ١٥ مليون دولار بشكل اسبوعي حتى المزاد رقم (٦ / ٢٠٢٢م)، فقد تقرر بعدها زيادة المبلغ المعروض الى ٢٠ مليون دولار امريكي ابتداء من المزاد رقم (٧ / ٢٠٢٢م)، وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- زيادة الاقبال من الأطراف المشاركة في المزاد والتي تجاوزت طلباتهم المبلغ المعروض في المزادات السابقة.
- ان يحقق البنك المركزي السيطرة على طلب العملة في السوق وتوجيهه عبر القطاع المصرفي. حيث بلغ اجمالي المبالغ التي قام البنك المركزي ببيعها منذ البدء في نظام المزادات في شهر نوفمبر ٢٠٢١م، "(٤٦٢,٥١٩,٢٠٣) دولار امريكي، بما يعادل (٢٢٠,٥٥٨,١٩٦,٠٢٢) ريال يمني، وذلك من خلال ١٦ مزاد حتى ١٦ فبراير ٢٠٢٢م.^{١٢} وأجريت مؤخرا ثلاثة مزادات (١٠/٩/٨) (حتى كتابة هذه الورقة)، ترتب عليها بيع في المزاد رقم ٨ مبلغ المزاد عشرين مليون دولار، والذي يعادل (٢٢,٦٠٠,٠٠٠) ريال يمني، والمزاد رقم ٩ بيع فيه (٩,٢٢٧,٠٠٠) دولار بما يعادل (١٠,٨٦٠,١٧٩,٠٠٠) ريال يمني، الملاحظ انه في المزاد رقم ٩ بتاريخ ١ مارس تم رفض ٧ عطاءات مقدمة بأسعار غير أسعار السوق الحقيقية، وهذا دليل على شفافية نظام المزادات. في حين كان مبلغ المزاد رقم ١٠ (٢٠) مليون دولار بما يعادل (٢٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال يمني. من خلال هذه المزادات حاول البنك المركزي ان يمارسه أداة من أدوات سياسته النقدية (السوق المفتوحة) بان يدخل بائع للعملات الأجنبية في وقت شحت فيه العملات الأجنبية من السوق المحلية. وما حققته هذه المزادات من نتائج ملموسة استقرار نسبي لسعر الصرف في السوق خلال الفترة من ١١ يناير وحتى ٨ فبراير ٢٠٢٢م، أي توقف التدهور المتسارع الذي عانته الريال اليمني مؤخرا، لهذا فان بقاء البنك المركزي في تنفيذ المزادات ما هو الا ضرورة لتأثيره على سوق الصرف وعلى مستوى الطلب.

الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على شركات الصرافة

- الدور الرقابي يعني النشاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعية وتقييمها والعمل على إصلاح ما قد يعترضها من ضعف حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة. فلا بد أن يكون لنظام الرقابة القدرة على اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وكذا القدرة على اتخاذ قرارات تصحيحية.
- وتعتبر رقابة السلطة المركزية، المتمثلة في رقابة البنك المركزي، رقابة السلطة الرسمية للدولة، وتمارس هذه الرقابة من خلال جملة من الوسائل والأدوات المختلفة، حيث أعطى القانون للبنك المركزي الصلاحيات الكاملة لممارسة دوره الرقابي من خلال قانونه الخاص، وقانون البنوك، وقانون مراقبة العملة الأجنبية وغيرها من الأنظمة.
- ومن أبرز التدابير التي اتخذها البنك المركزي اليمني لتنظيم اعمال محلات الصرافة، قرار نية البنك المركزي اعتماد لائحة جديدة لتنظيم عمليات الصيرفة، الذي أصدر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢١م، وهذه اللائحة تهدف الى وضع جملة من الشروط والإجراءات التي يجب ان تتوفر في محلات الصرافة حتى يعطى ثقة البنك المركزي وبالتالي منحه ترخيص مزاولة هذه المهنة، حيث يجب تدعيم كل طلب للترخيص بالوثائق التالية:
- بيانات ومعلومات المؤسس حسب النماذج المعدة.

- دراسة جدوى اقتصادية وموازنة تقديرية لعمل الشركة او منشائه الصرافة لثلاث سنوات قادمة، وان تكون معدة من محاسب قانوني معتمد.
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وإجراءات العمل المقترحة.
- وصف موجز لمواصفات وخصائص نظام المعلومات المحاسبية الذي سيتم استخدامه، ومميزاته وامكانياته ونسخة من الدليل الخاص به.
- البيانات المالية الشخصية لكل مؤسس معززا بوثائق الملاءة المالية المؤيدة.
- أية معلومات أخرى يراها البنك المركزي ضرورية.

من خلال هذا القرار وضعت الإجراءات المناسبة للالتزام بمتطلبات القانون والتعليمات التنظيمية النافذة، الصادرة عن البنك المركزي وتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية، واعداد ادلة الإجراءات، حرصا من البنك المركزي على سلامة أداء القطاع المصرفي اليمني، واستمرارية نشاطه في خدمة الاقتصاد الوطني بما يكفل الحفاظ على سمعته لدى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية.

حيث تحظى الرقابة على البنوك وشئون الصرافة بعناية كبيرة حيث اتخذ البنك المركزي إجراءات مشددة تجاه محلات الصرافة المخالفة لتعليمات البنك المركزي والذي كانت وراء المضاربة بالعملة في سوق صرف النقد الأجنبي.

وفي إطار فحص حسابات شركات ومنشآت الصرافة في عدن وتقديم نسخته من البيانات المالية الى البنك المركزي، أصدر البنك المركزي اليمني قرار بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢١م، رافق القرار الإجراءات الآتية:

- أكد على ضرورة ان يكون المحاسب القانوني المتعاقد معه ضمن قوائم المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى الإدارة العامة المختصة في وزارة الصناعة والتجارة في عدن
- شدد على الالتزام بتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية في موعد أقصاه (٣٠) ابريل من كل عام.

- اتخاذ إجراءات مشددة تجاه محلات الصرافة والذي سيتم إلزامها بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية لمزاولة نشاطها وستخضع كل عملياتها للفحص والتدقيق وفق خطط واليات تفتيش متقدمة.

خلال الإجراءات الأخيرة للبنك استقر سعر الصرف خلال الشهرين الاخرين من التدهور المتسارع الذي كان يعانيه مؤخرا وهذا دليل عن انه بدء البنك المركزي في الطريق لتحقيق اهداف جملة الإجراءات واللوائح التي أعلن عنها بخصوص ضبط سعر الصرف ومراقبة اعمال الصرافة.

ولكي تتحقق الإصلاحات الاقتصادية والمالية في اليمن لابد من اتخاذ حزمة الإجراءات أبرزها:

١. عدم الاعتماد الكامل على إيرادات النفط، والسعي لتحصيل كافة الإيرادات الأخرى كالإيرادات الضريبية والتي تساهم في تنمية الإيرادات العامة للدولة.
٢. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مصادر غير تضخمية.
٣. دعم الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتخفيف من الواردات التي تستنفذ رصيد العملات الأجنبية، ودعم التصدير مما ينعكس في دعم الريال اليمني.

٤. عدم الاعتماد الكلي على الوديعة لحل أزمة التدهور المالي والاقتصادي في البلاد، لابد من إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة تتمثل في دعم الصادرات وتقليص الواردات الكمالية والحد من المضاربة بالعملة.

النتائج:

لضمان عدم انهيار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، لابد من تضافر عدة جهود كالاتي:

١. توريد الموارد السيادية وغيرها من موارد النقد الاجنبي من المصادر المختلفة إلى البنك المركزي في الحسابات المخصصة وذلك لدعم رصيد البنك من العملات الأجنبية كإجراء يعزز موقف العملة المحلية في السوق.
٢. تعزيز موارد البلاد من النقد الاجنبي عن طريق اعاده انتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمه المبيعات إلى حسابات البنك المركزي دون ابطاء.
٣. على البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك التجارية والاسلامية بالتعاون بتفعيل السياسات النقدية اللازمة لجذب الودائع بالعملات الاجنبية إلى الجهاز المصرفي لتعزيز موقف الريال مقابل العملات الاجنبية وبترافق ذلك بقيام البنوك التجارية بالإفراج التدريجي عن أموال المودعين كضرورة لدعم استقرار سوق الصرف وبالتعاون مع البنك المركزي.
٤. اتخاذ السياسات المالية والنقدية الممكنة لتعزيز موقف الريال في السوق أمام العملات الأجنبية.
٥. سيطرة الانقلابيين على البنك المركزي في صنعاء وتسخيره لتمويل عملياتهم العسكرية، وعدم إبقائه على الحيادية في النزاع الدائر في البلاد، كان من اهم أسباب نقل البنك المركزي الى عدن.
٦. انتقال البنك المركزي اليمني الى عدن في ظل الظروف المرافقة لهذا الانتقال، ومع شحة الاحتياطات وقلة الكادر المؤهل كل هذه تحديات لازال البنك المركزي يسعى لمعالجتها في ظل شحة الموارد المتاحة.
٧. الوديعة السعودية في العام ٢٠١٨م، كانت بمثابة المنقذ للريال اليمني من الانهيار في تلك الفترة، والتي ساهمت في دعم السلع الأساسية في حين توقف تصدير النفط والغاز.
٨. رغم زيادة مبلغ المزايدات مؤخرًا من ١٥ مليون دولار الى ٢٠ مليون دولار، الا انه مازال المبلغ الأخير لا يفي بالتدخل في السوق لتغطية الاحتياج الفعلي للسوق من العملة الأجنبية.
٩. حل مشكلة نشاط أعمال الصرافة وتعزيز الرقابة على نشاطهم وتنظيم عملهم وفقاً الصادر والمنظم لنشاط الصرافة والصرافين وقيام البنك المركزي بدوره في هذا الصدد والحد من المضاربة غير المشروعة بالعملة.
١٠. اهتمام البنك المركزي بقطاع الرقابة على البنوك ومحلات الصرافة، حيث يقدم المركزي باتخاذ إجراءات مشددة تجاههم يتم الزامهم بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية المفروضة عليها.

١١. معالجة الوضع في بلادنا لا يقف عند حل مشكله سعر الصرف ولكن هناك تحديات كثيرة لابد من مواجهتها والبحث عن حلول جذرية لها حتى نستعيد مسار التنمية الصحيح.

التوصيات:

١. تحسين بيئة العمل في مجالات التجارة والاستثمار للرأس المال المحلي والمغترب والأجنبي.
٢. ترشيد النفقات لتقليل العجز في مالية الدولة وخفض الإصدار النقدي.
٣. اعتماد سياسة سعر الصرف المعوم المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال، وذلك من خلال وضع اليه تساعد في حفظ توازن السوق.
٤. ان يكون لدى البنك المركزي مركز للتنبؤ بالتغيرات في سعر الصرف حتى يتم معالجة المشكلة اول بأول وتلافي اضرارها بشكل مبكر.
٥. على البنك المركزي العمل على استكمال النظام الهيكلي له، مع اعداد برامج خاصة بالدعم الفني والتأهيلي الذي يحتاجها البنك.
٦. ان يكون هناك دراسة جدوى واضحة ومحدده الأهداف لاستخدام الوديعة السعودية القادمة. مع اعاده النظر في تسهيل استخدامها في مجال الاستيراد وتعزيز الشفافية في هذا المجال.
٧. استمرار عمل المزادات الأسبوعي، مع ضمان توفير النقد الأجنبي اللازم لها.
٨. تفعيل الأدوات الرقابية التي تضبط سوق الصرف الأجنبي، وذلك من خلال وضع جملة الإجراءات واللوائح التي تساهم في تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي على هذه الاعمال.
٩. لمواجهة العجز السنوي المتوقع في السنوات القادمة مع تزايد مصروفات الدولة الاستهلاكية وتراجع دخلها من النفط تتطلب معالجة هيكلية جذرية واصلاحا اساسيا في ادارة وسياسة الدولة الاقتصادية والمالية الحالية، بما يخفض من تلك المصروفات ويرفع من الإيرادات بما يحمي اوضاع البلد المالية ومستقبله، ويوفر في الوقت نفسه بيئة تنموية فعالة تهدف الى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بشكل حقيقي وتستحدث همة المواطنين في العمل والانتاج ومشاركتهم الجدية والفعالة في تملك الاقتصاد الوطني وادارته وتنميته.
١٠. عدم الاعتماد الكلي على الوديعة الجديدة لحل مشكلة سعر الصرف، بل لابد من البحث عن وسائل أخرى لدعم الريال، كتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة والإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر والمراجع:

١. احمد عبدالله إبراهيم، الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٧م.
٢. علي جبران الشماحي، سياسات سعر الصرف في ج.ي والاثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني، مجلة مالية، وزارة المالية، صنعاء، العدد ١٠٠، ديسمبر ٢٠٠٠م.

٣. لبنى حسين المسليبي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، ٢٠٠٠م.
٤. محمد أحمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة المحلية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمه مجلة الثوابت في الفترة ١٨ - ٢٠ ابريل ١٩٩٨م، صنعاء الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٥. مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، دراسة ضمن كتاب ادبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمه مجلة الثوابت في الفترة ٢- ٤ مايو ١٩٩٥م، صنعاء، ١٩٩٦ م.

ثانياً التقارير:

١. بنك السودان المركزي - أثر انخفاض سعر الصرف على الاقتصاد - إدارة البحوث - الخرطوم - ٢٠٠٥م.
٢. البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ٢٠٠٥م، صنعاء.
٣. تقارير متفرقة لمزادات البنك المركزي اليمني
٤. تقارير متفرقة لقطاع العمليات الخارجية
٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي ٢٠٢٠ .